

من الجزية او قتل مسلماً او سب النبي عليه السلام او رد في سلمة
 لم ينقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بذلك الحرب او يغلبوا
 على موضع فيما روي ان كان رد المسلم عن الاسلام عرض عليه
 الاسلام فان شبهت كسفت له ويحس ثلثة ايام فان اسلم
 والاقتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك
 ولا يشئ عليه واما المرتدة فلا تقتل ولكن يحبس حتى تسلم
 ويؤول ملك المرتدة عن مواله برودة زوال امرها فان اسلم
 عادت الى حالها وان مات او قتل على ردة ان نقل ما انتقل ما
 اكتسبه في حال اسلامه الي ورثته من المسلمين وكان ما اكتسبه
 في حال ردة فيما وان نحو مدار الحرب مرتداً وحكم الحكم بالمخافة
 عنق مدبره وقاتمها اولاده وظنك لديون التي عليه ونقل ما
 اكتسبه في حال الاسلام الي ورثته من المسلمين وتقتضى الدبوت
 التي رثته في حال الاسلام مما اكتسبه طالة الاسلام وما لزمه

اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على ملائمتهم فيضع علي
 الفين لظاهر في كل سنة ثمانية واربعين درهماً يأخذ منه
 في كل شهر اربعة دراهم وعلى التوسيط الحال اربعة وعشرين
 درهماً يأخذ في كل شهر درهمن وعلى الفقير المقتل اثني عشر
 درهماً في كل شهر درهم ويوضع الجزية على اهل الكتاب و
 المجوسي وعبدة الاوثان من العمور والجزية على عبدة الاوثان
 من العرب والمزديين ولا على امرأة ولا صبي ولا من ولا اعم
 ولا فقير غير معتال الوهبان الذين لا يخاطبون الناس ومن
 اسلم وعليه جزية سقطت عنه وان اجتمع عليه الحولان تدنا
 خلت الجزية وان لا يجوز احدات ببيعة ولا كنيسة في دار الاسلام
 قلت اهدمت البيع والكنائس القديمة اعادوها ويؤخذ اهل
 الذمة بالتميز عن المسلمين في زياتهم ومراكبهم وسروجهم
 وقلائدهم ولا يكون الخيل ولا يعملون بالسلاح ومن امتنع

مجزية